

## أثر تطبيق السياسات التمويلية في منح التمويل للقطاع الزراعي في السودان (دراسة حالة البنك الزراعي السوداني)

### The effect of applying financing policies on granting financing to the agricultural sector in Sudan (A case study of the Sudanese Agricultural Bank)

د. شريف محجوب محمد يوسف

أستاذ إدارة الأعمال المشارك، كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا، جمهورية السودان

د. إسماعيل محمد أحمد شيو

أستاذ المحاسبة المشارك، جامعة الزعيم الأزهرى، جمهورية السودان

Email: [shabbone@gmail.com](mailto:shabbone@gmail.com)

#### المخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه البنوك في التمويل الزراعي، ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تحول دون حصول المزارعين على التمويل، وقد تم تصميم استبانة لمعالجة الجانب العملي. وكألية لهذه الدراسة في تحقيق أهدافها، تم وضع فرضيتين بحثيتين. ولاختبار الفرضيات المقترحة تم توزيع (35) استبانة، خضع للتحليل منها (30) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، أي ما نسبته (93.7%) من الاستبانات الموزعة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وأسلوب الدراسة الميدانية، وقد تم تجميع البيانات من المصادر الأولية والثانوية، وتكون من جميع العاملين بالبنك الزراعي السوداني، واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات وتحليلها والوصول إلى نتائجها باعتمادها على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية وتوصلت الدراسة إلى عدة النتائج كان من أبرزها: أن هنالك تأثير إيجابي معنوي للسياسات البنوك التمويلية والمساهمة في دعم القطاع الزراعي، ويرجع العلاقة الإيجابية إلى أن تبسيط سياسات البنوك عند منح التمويل الزراعي. كما وجدت أن هنالك علاقة موجبة بين إصدار خطابات الضمان والتمويل الزراعي، وانعدام الدوافع لدى المصارف بسبب وجود مخاطر من بداية الإنتاج وحتى التسويق للمخرجات. وقد كان من أهم توصيات هذه الدراسة تقليل تكلفة الإنتاج باستعمال المواد المحلية والتركيز على تطوير القطاع الزراعي بأنه النواة الأساسية لنهوض أي اقتصاد، والحصول على الأموال اللازمة للعملية الزراعية وتطويرها وتحسين مستوي المنتجات الزراعية وتطويرها للمساهمة في رفع التكنولوجيا الخاصة بالزراعة.

**الكلمات المفتاحية:** سياسات التمويل، منح التمويل، القطاع الزراعي، البنك الزراعي.

## The effect of applying financing policies on granting financing to the agricultural sector in Sudan (A case study of the Sudanese Agricultural Bank)

### Abstract:

The study aimed at identifying the role that played by the banks in agricultural finance, and solving the problems and obstacles that prevent the farmers from obtaining finance. To achieve this goal two hypotheses using the descriptive method. This study used descriptive tools, population of study comprised from all employees on the Sudanese agricultural bank. The sample of the study, consists of (35) out of (30) questionnaires with average of (93.7) distributed on study reached to many positive results, that the bank financing policies have positive and moral impacts and contributes in supporting agricultural sector. This positive relationship refers to the simplification of the bank policies when offering agricultural finance. There is also a positive relationship between the issuance of guarantee letters and agricultural finance and the lack of banks motives. Causes risks from the beginning of production until the marketing of outputs. After making all the required statistical tests on the proposed model, the important recommendations of this study is reducing of production cost by using local materials and focusing on developing the agricultural sector; as the basic nucleus for advancement of any eco Obtaining the necessary funds for the agricultural process and its development and improving the level of agricultural products and developing them to contribute to raising the technology of agriculture.

**Keywords:** Financing policies, offering finance, the agricultural sector, the agricultural bank.

### المقدمة:

يعتمد السودان اعتمادا مباشرا في اقتصادها على الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي مثلها مثل دول الاقتصاد الزراعي أعطت الحكومات التي تعاقبت على حكم السودان اهتماما كبيرا بتطوير وتنمية القطاع الزراعي ذلك لأنه يلعب دورا كبيرا وفعال في الاقتصاد القومي ودعم موازنة الدولة مما جعل الحكومات المتعاقبة على حكم السودان تركز جهودها في خطط توفير التمويل باعتباره حجر الزاوية لنجاح الخطط الزراعية، حيث بدأ الاهتمام بالزراعة بتخصيص موارد بالموازنة العامة وانتهى إلى توجيه البنوك بدعم وتمويل القطاع الزراعي باعتباره من القطاعات ذات الأولوية إذ يمثل القطاع الزراعي أهم القطاعات في البلاد نظرا لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث يعتمد عليه غالبية السكان لتوفير الغذاء وفرص العمل،

كما يقوم بتوفير المواد الخام للصناعات المحلية إضافة إلى مساهمته في الصادرات. أحدثت سياسة التحرير الاقتصادي التي تبنتها الدولة في بداية التسعينات من القرن الماضي تحولات جذرية في مجريات الاقتصاد السوداني. منذ ذلك الوقت انتقل التمويل إلى بنك السودان، سواء كان التمويل في شكل قروض مباشرة من البنك المركزي أو عن طريق تقديم تمويل غير مباشر عبر البنك الزراعي الذي يتولى تمويل المؤسسات الزراعية والأفراد.

### مشكلة الدراسة:

يواجه القطاع الزراعي في السودان عبقة التمويل والتي تعتبر من أهم عقبات التنمية الزراعية، حيث يلجأ كثير من المنتجين وبخاصة صغارهم إلى التمويل غير الرسمي (الشيل) الذي يتسم بالتكلفة العالية والاستغلال، نسبة لعدم مقدرة معظم المزارعين من توفير المال اللازم لتمويل العمليات الزراعية، مما أدى إلى تقليل المساحات المزروعة والإنتاج، وبإضافة إلى ذلك المشاكل المرتبطة بالنشاط الزراعي كتباين معدلات الأمطار، والإعسار الزراعي والسياسات التسعيرية، وعدم توفر الضمانات المصرفية التقليدية التي تجعل المصارف تحجم عن عملية التمويل. وتأسيساً على ما تقدم يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الآتي:

- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات البنوك التمويلية والمساهمة في دعم القطاع الزراعي.
- 2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إصدار خطابات الضمان والتمويل الزراعي.

### أهمية الدراسة:

تتبع أهمية من الآتي:

- 1- قلة الدراسات الميدانية التي تختبر العلاقة بين تطبيق سياسات البنك المركزي التمويلية ومنح التمويل للقطاع الزراعي في الدورات العربية المحكمة. ومن ثم فإن هذه الدراسة ستسد جزءاً من هذه الفجوة في أدبيات التمويل بشكل عام والتمويل الزراعي على وجه الخصوص.
- 2- اكتشاف المشكلات الحقيقية التي يعاني منها القطاع الزراعي (المطري، الآلي) والتي تحول دون زيادة المساحات المزروعة والإنتاجية.
- 3- مساعدة متخذي القرار في الولاية لمعالجة مشكلات تمويل القطاع الزراعي.

### أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد طبيعة العلاقة بين سياسات البنوك في التمويل والمساهمة في دعم القطاع الزراعي لها.
2. التعرف على نوع العلاقة ذات بين إصدار خطابات الضمان والتمويل الزراعي.
3. التوصل إلى بعض المقترحات التي تساهم في حل المشاكل التي تواجه المزارعين في التمويل المصرفي.

### فرضيات الدراسة:

للإجابة عن أسئلة مشكلة الدراسة، فقد تم وضع وصياغة الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات البنوك في التمويل المساهمة في دعم القطاع الزراعي لها.
- الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إصدار خطابات الضمان والتمويل الزراعي.

## الإطار النظري للتمويل المصرفي والدراسات السابقة:

### مفهوم التمويل:

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقود الأخرين تطورا ملحوظا مما جعل هناك تباينا بين تعاريفه عند الكتاب والباحثين، فهناك من يعرف التمويل على أنه "الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزء من الإدارة المالية" (حنفي وفرياقص، 2001: 57). كما يعرف على أنه "أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات" (خير، 2004: 22).

نخلص من التعريفين السابقين إلى إن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات. مفهوم التمويل المصرفي:

يعرف التمويل المصرفي بأنها القروض التي يمنحها الجهاز المصرفي في مختلف أشكالها ولقد ارتبطت مفاهيم التمويل المصرفي المعاصر بنشأة المصارف المعاصرة وتطويرها عبر الزمن منذ تجارب المدن الإيطالية القديمة ومنذ ذلك الوقت تطورت المصارف بأشكالها المختلفة وأنواعها المتعددة الخاصة منها والحكومية (عبد الغني، د ت: 282).

### طرق وأشكال التمويل المصرفي:

يمكن النظر إلى طرق وأشكال التمويل من عدة جوانب (عبد الغفار، 2002: 13):

#### 1- من حيث المدة:

بموجب معيار المدة تنقسم أشكال التمويل إلى:

- أ- تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.
- ب- تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمسة سنوات.
- ج- تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

يلاحظ على هذا التقسيم أنه تقسيم كلاسيكي -نظري- وقد بدأ يفقد أهميته علميا إذ لم توجد حدود فاصلة بين العمليات التي تمارسها المشروعات مهما كان نوع نشاطه كما أن انتشار ظاهرة التجديد مواعيد استحقاق الديون قد ألغى الحدود الزمنية التي تفصل بين أنواع سابقة الذكر، إذ من الممكن أن يتحول قصير الأجل إذ كان من المصدر الخارجي بعد تحديد موعد استحقاقه إلى تمويل متوسط الأجل وهي ظاهرة أصبحت شائعة في التعاملات المالية وبالمثل يمكن أن يتحول التمويل متوسط الأجل إلى التمويل طويل الأجل.

#### 2- من حيث المصدر الحصول عليه:

ينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى عدة تقسيمات (عبد الغفار، 2002: 14):

**أتمويل ذاتي:** ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأدية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.

**بتمويل خارجي:** ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة.

يمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص (أفراد أو مؤسسات والذي يكون في شكل أسهم أو سندات) وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها (قروض بنكية وسندات خزينة)، وتختلف الأهمية النسبية لكل من هذين النوعين من بلد لآخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في هذا البلد.

### 3- من حيث الغرض الذي يستخدم لأجله:

ينتج عن هذا التصنيف ما يلي (أحمد، 2012: 102):

**أتمويل الاستغلال:** ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وبهذا المعنى ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

**بتمويل الاستثمار:** يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كافتناء الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأس مالي للمشروع.

ومن وجهة نظر المخطط الاستثمار هو حصيلة ثلاثة أنشطة هي (رحمة، 2006: 76):

- اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة،
- تجديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج.
- نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة، بمعنى المدة العادية للاستغلال.

مما تقدم يتضح أن هناك خاصيتين أساسيتين تميزان تمويل الاستثمار هما:

- إن عائد الأموال المنفقة على الاستثمار يتحقق بعد فترة زمنية طويلة نسبيا بعد حدوث الإنفاق، كما أن العائد لا يتحقق دفعة واحدة وإنما يتوزع على فترات (دورات إنتاجية)
- زيادة عنصر عدم التأكد المرتبط بتقديرات إيرادات وتكاليف الاستثمار الناتج عن طول الفترة التي يستغرقها النشاط الاستثماري وما تفتح من احتمالات تغير المعطيات في نهاية الفترة عن بدايتها (عبد العزيز، 1993: 118).

وللمفاضلة بين المصادر المختلفة للتمويل سعياً وراء تخفيض التكلفة المرجحة لرأس المال المنشأة إلى الحد الأدنى المناسب لابد من أخذ بعض العوامل التي تعد من أهم العوامل المؤثرة في قرار التمويل بعين الاعتبار والمتمثلة في (عبد العزيز، 1993: 119):

- تكلفة المصادر المختلفة للتمويل: أي تكلفة الدينار الواحد من كل المصادر.
- عنصر الملائمة: بمعنى أن يكون مصدر التمويل ملائماً للمجال الذي ستستخدم فيه الأموال فإذا كان الغرض هو التمويل رأس المال العامل مثلاً فليس من الحكمة حينئذ أن تكون تمويله بقرض طويل الأجل وفي هذا السياق يجب الالتزام بالقواعد التالية:
- لابد من التمويل الأصول الثابتة عن طريق المصادر الدائمة.
- ينبغي الاعتماد على المصادر الدائمة لتوفير مبلغ يعادل على الأقل الحد الأدنى لقيمة الأصول المتداولة
- الاقتصاد على المصادر المؤقتة لتمويل الحاجات الموسمية أو الحاجات قصيرة الأجل.
- القروض التي يفرضها المقرض على المنشأة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة أو بسياسات توزيع الأرباح أو بالقيود على مصادر التمويل الأخرى وعليه فإن أهم العوامل التي تدرس عند اتخاذ القرار التمويلي هي التكلفة المصدر الأجل المصادر المتاحة وعليه على المنشأة التعرف على مصادر التمويل المتاحة وشروط الحصول عليها وكذا تكلفة هذه المصادر وهل يستطيع المشروع الالتزام بها وبأجلها وهل تتناسب مع التدفقات النقدية للمشروع (الحناوي ومصطفي، 2005: 56).

#### السياسات البنكية لمنح التمويل للقطاع الزراعي في السودان:

- تؤدي البنوك دوراً مهماً في توفير التمويل اللازم للقطاع الزراعي، حيث يمثل التمويل المصرفي الزراعي أحد أهم المكونات في علميات الإنتاج الزراعي إذ توفر البنوك الموارد اللازمة وكافة المدخلات الزراعية (مصطفي وندير، 2019: 293)، وهذا وتمثل السياسات البنكية لمنح التمويل للقطاع الزراعي السوداني في الآتي (المساعد، 2003: 43):
- 1- تحديد الحاجة الفعلية للتمويل لضمان استخدامه في النشاط الزراعي.
  - 2- التأكد من الالتزام بموجهات وسياسات البنك المركزي التمويلية.
  - 3- التحقق من التاريخ التمويل للجهة طالبة التمويل لتفادي التعسر في سداد الالتزامات.
  - 4- تحديد الغرض الأساسي من المشروع وتكلفته المالية.
  - 5- تقييم الجدارة الائتمانية أي تحديد أهلية الجهة طالبة التمويل.
  - 6- مراجعة الضمانات المقدمة مقابل الحصول على التمويل.
  - 7- التعرف على المصادر الأخرى للجهة طالبة التمويل للجوء عليها في حالة فشل المشروع.
  - 8- تحديد سقف التمويل الذي يتناسب مع قدرة الجهة طالبة التمويل.
- يتضح مما سبق أن هنالك مجموعة من السياسات التي يستلزم أن تتبعها البنوك عند الشروع في منح التمويل ولاسيما تمويل القطاع الزراعي الذي يحيط مجموعة من المعوقات والظروف التي قد تؤدي إلى عدم القدرة على سداد مبلغ التمويل.

## ثانياً: الدراسات السابقة

- **دراسة مصطفى وندير، 2019:** هدفت إلى تسليط الضوء على صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تمويل القطاع الزراعي، مما يساعد متخذي القرار في البنوك الإسلامية السودانية في تمويل الأنشطة الزراعية كجزء أساسي للمساهمة في التنمية الاقتصادية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وبعد اختبار فرضيات الدراسة توصلت إلى أن البنوك الإسلامية توفر العديد من صيغ التمويل المناسبة والفعالة في التمويل الزراعي، كما أن البنوك الإسلامية في السودان ساهمت بشكل كبير في تنمية القطاع الزراعي رغم الصعوبات التي تواجهها.
- **دراسة Egwa, 2016:** تناولت هذه الدراسة تأثير التمويل الزراعي والنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر في نيجيريا، وفي محاولة للقيام بذلك تم استخدام تقنية إندادار المربع الصفري الاعتيادية حيث تم إجراء اختبارات إحصائية عديدة لتحليل البيانات. كشفت نتائج الدراسة أن الائتمان المصرفي التجاري للقطاع الزراعي وقرض صندوق خطة ضمان الائتمان الزراعي في نيجيريا كانا مهمين بالنسبة لنسبة إنتاج القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع، وبالتالي خفف من حدة الفقر وأدى إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات في نيجيريا خلال فترة الدراسة. وفي ضوء نتائج الدراسة تم التوصية بقيام البنك المركزي النيجيري بخفض نسبة الاحتياطي النقدي وإضافة الأموال المتأتية من مثل هذه السياسات إلى محافظ الائتمان الزراعي.
- **دراسة حسن 2016م:** هدفت إلى التعرف على المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، وأيضاً توضح العلاقة بين التضخم والإنتاج في القطاع الزراعي في السودان ولتحقيق هذه الأهداف. واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الزراعي في السودان أي كلما زاد معدل التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحد تؤدي إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، وأيضاً أن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والإنتاج في القطاع الزراعي في السودان، أي زيادة في معدل التضخم تؤدي إلى زيادة في الإنتاج.
- **دراسة مختار، 2014م:** سعت إلى استعراض فاعلية الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي بولاية النيل الأبيض، حيث تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة المعوقات التي تواجه تنفيذ المشروعات الأجنبية ومدى مساعدة سياسات وقوانين الاستثمار في زيادة فعالية الاستثمارات الأجنبية في ولاية النيل الأبيض، وكيفية تأثير الاستثمارات الأجنبية على ناتج القطاع الزراعي في ولاية النيل الأبيض حيث هدفت إلي توضيح حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الموجهة لتنمية القطاع الزراعي في السودان والأنظمة والقوانين المنظمة لها، تقييم مدى فعالية الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الاستثمارات الأجنبية وتنمية القطاع الزراعي، كما تلاحظ وجود علاقة طردية بين التنمية في القطاع الزراعي كمتغير تابع والاستقرار الاقتصادي، الاستثمارات الكلية، القوي العاملة ورأس المال كمتغيرات مستقلة، وفقاً للنتائج المتحصل عليها.

### الاستفادة من الدراسات السابقة:

- 1- التعرف على بعض المراجع والدوريات والبحوث النظرية التطبيقية، مما سهل الطريق أمام الباحثين في بناء منهجية الدراسة وتسلسل فقراتها، والجانب العملي، إضافة إلى المساهمة في تحديد الإطار النظري للدراسة التي تعد أساساً لانطلاقها وامتداداً لها.
- 2- تعميق الفهم في موضوع الدراسة من خلال الاطلاع على مساهمات الباحثين في مجال التمويل الزراعي.
- 3- البحث في الجوانب التي لم تتناولها الدراسات السابقة ولم تحط بنصيب وافر منها وفقاً للإيضاحات العلمية لأهمية السياسات التمويلية المتبعة بواسطة البنوك وعلاقتها بمنح التمويل للقطاع الزراعي، وهذا ما تسعى الدراسة الحالية إلى إبرازه.

### منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وأسلوب الدراسة الميدانية. وكذلك اعتمدت على نوعين من البيانات: بيانات أولية ميدانية تم جمعها عن طريق تطوير الاستبانة وتوزيعها، وبيانات ثانوية تمثلت في الرجوع للكتب والعلمية، والمقالات والأبحاث والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

### مجتمع وعينة الدراسة:

تكون من جميع العاملين بالبنك الزراعي السوداني. أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها من بعض الأفراد بطريقة تناسب والمسميات الوظيفية حيث تم توزيع عدد (35) استبانة على المستهدفين واستجاب منهم (30) فرداً بنسبة استرجاع بلغت (93.7%) وهذه النسبة العالية تؤدي إلى قبول نتائج الدراسة وبالتالي تعميمها على مجتمع الدراسة.

### أداة القياس:

استخدمت الدراسة الاستبانة باعتبارها وسيلة رئيسة لجمع البيانات الأولية، واشتملت على جزأين: الجزء الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على بيانات الفئات العمرية، التخصص، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: اشتمل على عبارات الاستبانة. حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس عبارات الاستبانة.

### صدق الأداة وثباتها:

للتأكد من صدق الاستبانة، تم عرضها على عدد من الأكاديميين والمتخصصين بمجالات قريبة لمجال الدراسة الحالية، وللتأكد من تغطيتها لجوانب الموضوع الأساسية، ووضوحها، وسلامة صياغتها ومحتوياتها، وقد تم حذف بعض العبارات، وتعديل وإضافة عبارات جديدة، وإعادة صياغة بعض الفقرات لتصبح أكثر وضوحاً ولدي أفراد عينة الدراسة، كما تم التأكد من ثبات الاستبانة من خلال استخراج معامل كرونباخ ألفا. ويبين الجدول رقم (1) أبرز نتائج هذا الاختبار.

### جدول رقم (1)

#### نتائج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لعبارات الدراسة

الرقم	الفرضية	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
	الأولي	5	0,931
	الثانية	5	0,908



0,944	10	الأداة ككل
-------	----	------------

يتبين من نتائج الجدول رقم (1) أن قيم معاملات كروباخ ألفا لعبارات الاستبانة منفردة ومجمعة هي قيم مقبولة وعالية.

### الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل بيانات الدراسة. وتماشياً مع طبيعة هذه الدراسة، وأهدافها، وأسئلتها، فقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية منها: النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات. ويبين الجدول رقم (2) معيار مقياس التحليل.

### جدول رقم (1)

#### معيار مقياس التحليل

الدرجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشده	5	أكبر من 80%	درجة موافقة مرتفعه جدا"
أوافق	4	80-70%	درجة موافقة مرتفعه
محايد	3	69-50%	درجة موافقة متوسطة
لا أوافق	2	49-20%	درجة موافقة منخفضة
لا أوافق بشده	1	أقل من 20%	درجة موافقة منعدمة

### محددات الدراسة:

تتلخص المحددات والصعوبات التي واجهها الباحثان في هذه الدراسة في ندرة الدراسات السابقة التي تبحث في موضوع السياسات التمويلية للبنوك وعلاقتها بمنح التمويل للقطاع الزراعي.

### عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

#### أ. الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة:

يبين الجدول رقم (3)، وصف الخصائص العامة لعينة الدراسة، والمتمثلة في العمر، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة.

### جدول رقم (3)

#### توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية والوظيفية

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30-40 سنة	10	33.3%
	أقل من 40-50 سنة	10	33.3%
	أقل من 50-60 سنة	7	23.4%
	من 60 سنة فأكثر	3	10%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	10	33.3%

40%	12	ماجستير	
26.6%	8	دكتوراه	
0%	0	أخرى	
13.4%	4	إدارة أعمال	التخصص العلمي
13.4%	4	محاسبة	
6.6%	2	تامين	
66.6%	20	أخرى	
3.3%	1	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	المؤهل المهني
0.0%	0	زمالة المحاسبين القانونيين العربية	
0.0%	0	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	
0.0%	0	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	
96.7%	29	لا يوجد	
80%	24	موظف	المسمى الوظيفي
0%	0	مدير إدارة	
0%	0	نائب إدارة	
13.4%	4	رئيس قسم	
6.6%	2	أخرى	
16.6%	5	5 سنوات فأقل	سنوات الخبرة
23.4%	7	6-10 سنوات	
43.4%	13	11-15 سنة	
16.6%	5	16 سنة فأكثر	

تبين من الجدول رقم (3) الآتي:

- 1- أن نسبة الذين أعمارهم أقل من 30 سنة فقد وصلت إلى نسبة 33.3% والذين أعمارهم أقل من 40 قد وصلت نسبتهم إلى 33.3% بما يعني أن معظم الموظفين من الشباب أما الذين تصل أعمارهم أقل من 50 نسبة 23.4% أما الذين عمرهم أكبر من 60 سنة فنسبتهم 10% مما يبين أن أعمارهم مناسبة لفهم محتوى الاستبانة والإجابة على أسئلتها.
- 2- أن الذين يحملون مؤهل جامعي عددهم 10 وبنسبة 33.3% والذين يحملون مؤهل فوق الجامعي عددهم 12 وبنسبة 40% والذين يحملون مؤهلات أخرى عددهم 8 وبنسبة 26.6% مما سبق يلاحظ الباحثون أن معظم الباحثين يحملون مؤهل

جامعي فما فوق مما يدل على كفاءة أفراد عينة البحث، وبالتالي فهم موضوع البحث ومن ثم الحصول على البيانات المفيدة والمعينة على اختبار فرضيات البحث.

3- أن عدد المبحوثين الذين الموظفين الذين يخصصهم تامين عددهم 2 ونسبتهم 6.6% والذين يشغلون تخصص إدارة أعمال عددهم 4 ونسبتهم 13.3% أما المحاسبة قد بلغ عددهم 4 ونسبة 13.4% أما التخصصات الأخرى فعددهم 20 بنسبة 66.6%، ويلاحظ الباحثون أن أفراد عينة البحث تخصصاتهم مختلفة وجميعها متعلقة بموضوع البحث مما يدل على قدرة المبحوثين على فهم موضوع البحث وبالتالي الحصول على بيانات ومعلومات ملائمة.

4- أن غالبية المبحوثين يشغلون وظيفة موظف و عددهم 24 ونسبتهم 80% والذين يشغلون رئيس قسم عددهم 4 ونسبتهم 13.4%، أما وظيفة محاسب عددهم 2 ونسبتهم 6.6% مما سبق يلاحظ الباحثون أن أفراد عينة البحث يشغلون وظائف مختلفة وجميعها متعلقة بموضوع البحث مما يدل على قدرة المبحوثين على فهم موضوع البحث وبالتالي الحصول على بيانات ومعلومات ملائمة.

5- أن الذين خبرتهم 5 سنوات عددهم 5 ونسبتهم 16.6% الذين خبرتهم 6 - 10 يبلغ عددهم 7 ونسبتهم 23.3% وأن الذين خبرتهم 11 - 15 سنة عددهم 13 ونسبتهم 43.3% أما الذين خبرتهم 16 سنة فأكثر عددهم 5 بنسبة 16.6% بما أن معظم المبحوثين خبرتهم ما بين 15 سنة فأكثر فانه يمكن القول أن أفراد عينة البحث خبرة جيدة، مما يدل على بيانات مناسبة تعين على اختبار الفروض.

#### تحليل بيانات الدراسة:

#### 1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

"هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسات البنوك التمويلية والمساهمة في دعم القطاع الزراعي".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة

بالفرضية وذلك كما في الجدول الآتي:

#### جدول رقم (4)

#### التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	الحصول على الأموال اللازمة للعملية الزراعية وتطويرها.	64.7	29.3	2.7	2.0	1.3
2	تحسين مستوى المنتجات الزراعية وتطويرها.	44.0	28.0	16.7	10.0	1.3
3	تساهم في رفع التكنولوجيا الخاصة بالزراعة.	68.7	28.0	1.3	2.0	0
4	سد حاجات الفنون الإنتاجية الحديثة المطلوب استخدامها في العمليات الزراعية.	68.0	25.3	5.3	0.7	0.7

0.7	0	5.3	30.0	64.0	خفض التكاليف المادية المتعلقة بالحصول على رأس المال.	5
-----	---	-----	------	------	--	---

من بيانات الجدول رقم (4) يتضح الآتي:

- 1- أن 64.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الأولى و29.3% يوافقون و2.7% محايدون و2% لا يوافقون و1.3% لا يوافقون بشدة.
- 2- أن 44% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الثانية و28% يوافقون و16.7% محايدون و10% لا يوافقون و1.3% لا يوافقون بشدة.
- 3- أن 68.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الثالثة و28% يوافقون و1.3% محايدون و2% لا يوافقون.
- 4- نجد أن 68% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الرابعة و25.3% يوافقون و5.3% محايدون و0.7% لا يوافقون و0.7% لا يوافقون بشدة.
- 5- نجد أن 64% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة الخامسة و30% يوافقون و5.3% محايدون و0.7% لا يوافقون بشدة.

مما سبق نجد أن معظم أفراد العينة موافقين على ما ورد في الفرضية الأولى بشكل ايجابياً، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارة الفرضية الأولى. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول السابق أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (5) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

#### جدول رقم (5)

#### اختبار عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الاستنتاج	التفسير
1	الحصول على الأموال اللازمة للعملية الزراعية وتطويرها.	229.133	4	0.00	4.54	.765	5.00	دالة	أوافق بشدة
2	تحسين مستوي المنتجات الزراعية وتطويرها.	82.467	4	0.00	4.03	1.064	4.00	دالة	أوافق
3	تساهم في رفع التكنولوجيا الخاصة بالزراعة.	180.293	3	0.00	4.63	.618	5.00	دالة	أوافق بشدة

أوافق بشدة	دالة	5.00	.686	4.59	0.00	4	247.133	سد حاجات الفنون الإنتاجية الحديثة المطلوب استخدامها في العمليات الزراعية.	4
أوافق بشدة	دالة	5.00	.660	4.57	0.00	3	151.493	خفض التكاليف المادية المتعلقة بالحصول على رأس المال.	5

من الجدول أعلاه نجد أن جميع القيم الاحتمالية أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين؛ وبالنظر لقيم الأوساط الحسابية نجدها جميعاً أكبر من الوسط الفرضي (3) عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارات الفرضية الأولى إذن قد تحققت الفرضية الأولى.

## 2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إصدار خطابات الضمان والتمويل الزراعي "

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية وذلك كما في الجدول الآتي:

### جدول رقم (6)

#### التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الخامسة

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	صعوبة الحصول على ضمانات لعدم توفر المستندات وضعف الضمانات المقدمة إن وجدت.	70.0	27.3	0.7	2.0	0
2	انعدام الدوافع لدى المصارف بسبب وجود مخاطر من بداية الإنتاج وحتى التسويق للمخرجات.	42.0	53.3	2.7	1.3	0.7
3	ارتفاع تكلفة التمويل نظراً للمخاطر التي يتوقعها البنك.	66.7	24.0	4.0	4.0	1.3
4	ارتفاع نسبة التعثر.	53.3	42.7	2.0	0.7	1.3
5	ضعف البنية التحتية الإنتاج الزراعي.	65.3	31.3	1.3	2.0	0

من بيانات الجدول رقم (11/4) يتضح الآتي:

1- من الجدول أعلاه نجد أن 70% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الأولى و 27.3% يوافقون و 0.7% محايدون و 2% لا يوافقون.

- 2- من الجدول أعلاه نجد أن 42% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الثانية و53.3% يوافقون و2.7% محايدون و1.3% لا يوافقون و0.7% لا يوافقون بشدة.
- 3- من الجدول أعلاه نجد أن 66.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الثالثة و24% يوافقون و4% محايدون و4% لا يوافقون و1.3% لا يوافقون بشدة.
- 4- من الجدول أعلاه نجد أن 53.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الرابعة و42.7% يوافقون و2% محايدون و0.7% لا يوافقون و1.3% لا يوافقون بشدة.
- 5- من الجدول أعلاه نجد أن 65.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الخامسة و31.3% يوافقون و1.3% محايدون و2% لا يوافقون.

مما سبق نجد أن معظم أفراد العينة موافقين على ما ورد في الفرضية الثانية بشكل إيجابياً، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول السابق أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (7) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

#### جدول رقم (7)

#### اختبار عبارات الفرضية الثانية

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الاستنتاج	التفسير
1	صعوبة الحصول على ضمانات لعدم توفر المستندات وضعف الضمانات المقدمة إن وجدت.	172.613	3	0.00	4.59	.725	5.00	دالة	أوافق بشدة
2	انعدام الدوافع لدى المصارف بسبب وجود مخاطر من بداية الإنتاج وحتى التسويق للمخرجات.	189.093	3	0.00	4.65	.602	5.00	دالة	أوافق بشدة
3	ارتفاع تكاليف التمويل نظراً	196.333	4	0.00	4.35	.665	4.00	دالة	أوافق بشدة

								للمخاطر التي يتوقعها البنك.	
أوافق بشدة	دالة	5.00	.857	4.51	0.00	4	229.067	ارتفاع نسبة التعثر.	4
أوافق بشدة	دالة	5.00	.701	4.46	0.00	4	200.333	ضعف البنية التحتية الإنتاج الزراعي.	5

من الجدول السابق يلاحظ أن قيم مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة على ما جاء بكل عبارة من عبارات هذه الفرضية أكبر من قيم مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (7)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إصدار خطابات الضمان والتمويل الزراعي.

### النتائج والتوصيات:

#### - النتائج

1. أشارت نتائج الدراسة أن هنالك تأثير إيجابي معنوي للسياسات البنوك التمويلية والمساهمة في دعم القطاع الزراعي، ويرجع العلاقة الإيجابية إلى أن تبسيط سياسات البنوك عند منح التمويل الزراعي مما يدعم القطاع الزراعي.
2. تحققت فرضية الدراسة أن هنالك علاقة موجبة بين إصدار خطابات الضمان والتمويل الزراعي.
3. انعدام الدوافع لدى المصارف بسبب وجود مخاطر من بداية الإنتاج وحتى التسويق للمخرجات.
4. ارتفاع تكلفة التمويل ونسبة التعثر نظراً للمخاطر التي يتوقعها البنك.

#### - التوصيات

1. دراسة متطلبات الفلاح والعمل على توفيرها لبناء الثقة بينه وبين البنك.
2. تقليل تكلفة الإنتاج باستعمال المواد المحلية والتركيز على تطوير القطاع الزراعي بأنه النواة الأساسية لنهوض أي اقتصاد.
3. العمل على توعية المجتمع وإشراكها في عملية اتخاذ القرار من خلال مشاركتها الفعالة في الجمعيات التعاونية واتحادات المزارعين.
4. الحصول على الأموال اللازمة للعملية الزراعية وتطويرها وتحسين مستوي المنتجات الزراعية وتطويرها للمساهمة في رفع التكنولوجيا الخاصة بالزراعة.

### قائمة المراجع:

- أحمد، عبد الرحمن آدم محمود. (2012). "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الزراعي بالسودان". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- حامد، منى محمد على. (2015). "أثر ضعف التمويل على تنمية القطاع الزراعي في ولاية البحر الأحمر -دراسة حالة منطقة اربعات". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحر الأحمر، بورتسودان.

- حسن، محمد عبد الله محمد. (2016). " دور الاستثمار الأجنبي المباشر واثر معدلات التضخم علي القطاع الزراعي في السودان 2000 – 2015". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- الحناوي، محمد صالح ومصطفى، نهال فريد. (2005). "الإدارة المالية: التحليل المالي لمشروعات الأعمال". المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- حنفي، عبد الغفار وقرياقص، رسمية. (2001). "الأسواق والمؤسسات المالية، بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات الاستثمار". الدار الجامعية، الإسكندرية.
- خير، العتيبي صبحي. (2004). "تطوير الفكر والأساليب في الإدارة". دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- رحمة، الصديق طلحة محمد. (2006). "التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل". شركة مطابع السودان للعملة، طبعه أولى، الخرطوم.
- عبد العزيز، إبراهيم عبد العزيز. (1993). "أصول الإدارة العامة". منشأة المعارف، القاهرة.
- عبد الغفار، حنفي. (2002). "إدارة المصارف السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية". دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة.
- عبد الغنى، رشيد صالح. (د: ت). "مبادئ التمويل، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية". اتحاد المصارف العربية، لبنان.
- مختار، التاج مختار التاج. (2014). " فاعلية الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي في السودان". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- مختار، التاج مختار التاج. (2014). " فاعلية الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي في السودان". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- المساعد، زكي خليل. (2003). "تسويق الخدمات وتطبيقاته". دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
- مصطفى، العرابي وندير، طروبيا. (2019). "دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي-تجربة السودان أنموذجاً". مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، الجزائر.
- Aswkwo. J., and others. (2016). "Commercial banks landing and the Growth of Agricultural Sector in Nigeria". **IIARD International Journal of Banking and Finance Research**. Vol. 6, No. 3, PP 1-13.

جميع الحقوق محفوظة © 2021، الدكتور/ شريف محجوب محمد يوسف، الدكتور/ إسماعيل محمد أحمد شبو، المجلة

الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)